كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي- نظام المقررات

إعداد

أ / فواز بن صالح السلمي

محاضر بقسم المناهج وتكنولوجيا التعليم،كلية التربية،جامعة الطائف.

﴿ المجلد الحادي والثلاثين– العدد الخامس – جزء ثاني – أكتوبر ٢٠١٥م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة التعرف على واقع تضمينِ ثقافةِ حقوقِ الإنسانِ في مقرراتِ اللغةِ العربيةِ بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات، ولتحقيق الهدف السابق ؛ استخدم الباحث المنهج الوصفي ؛ وأعدّ أداتين هما:قائمة بمضامين ثقافة حقوق الإنسان اللازمة لطلاب التعليم الثانوي –نظام المقررات ، وبطاقة لتحليل المحتوى، وقد قام الباحث – بعد التأكد من صدقهما وثباتهما – بتحليل محتوى مقررات اللغة العربية الإلزامية الواردة في البرنامج المشترك لنظام المقررات في ضوء القائمة التي تم التوصل لها.

وبعد استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة ، أظهرت نتائج الدراسة أنّ واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات لم يرتقِ إلى ما يجب أن تتضمنه تلك المقررات ، حيث جاء ورود تلك المضامين منخفضاً من حيث عدد تكراراتها ، ونِسَبِها المئوية في بُعدها الإجمالي، أو على مستوى كل مضمون حقوقي في جميع المقررات الأربعة التي تمّ تحليلها، بالإضافة إلى أنه لم يتوفر في تلك المقررات مستوى مقبول من تدرج المضامين الحقوقية، وتتابعها، وتكاملها، واتساعها، إنما اتسم تضمينها بالعشوائية، وعدم التخطيط المنتظم.

وأوصت الدراسة بجملة توصيات، من أبرزها : بناء قوائم معيارية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان عبر مناهج اللغة العربية ومقرراتها لمختلف مراحل التعليم على أن تتسم بالتدرج، والشمول، والتكامل ، والتتابع، والاستفادة من قائمة مضامين الثقافة الحقوقية التي توصلت إليها الدراسة الحالية، وتضمينها في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي ، وإعادة النظر في اختيار المحتويات الثقافية في تلك المقررات؛ بهدف مراعاة مضامين ثقافة حقوق الإنسان، واقترحت الدراسة إجراء بحوث مستقبلية منها:دراسة ترتبط بواقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في برامج إعداد معلم اللغة العربية بمؤسسات التعليم العالي ، وإجراء دراسة ترتبط بواقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات تعليم اللغة العربية بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (دراسة مقارنة)، وإجراء دراسة تهتم بتبني آليات مقترحة لتضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي في ضوء بعض التجارب الحديثة.

الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأبعادها

أولاً:مقدمة الدراسة:

ثمة اهتمامٌ متزايدٌ من شعوب الأرض قاطبةً بثقافة حقوق الإنسان ، ووجوب تعليمها وتعميمها، هذا الاهتمام لم يأتِ من فراغٍ ، بل كان ناتجاً عن كثرة الأهوال التي تعرضت لها البشرية خلال التاريخ القديم والحديث ، وهي تطلب حقها في الكرامة، والعدالة، والمساواة.

ولعل أوضح وأقسى مقاربة لما سبق، ذلك الوضع المأساوي الذي يعيشه العالم العربي المعاصر، فثمة صراعاتٌ وحروبٌ مروعةٌ حصدت الأرواح، وأهلكَت الحرثَ والنسلَ، حروبٌ توقفت معها حركة التنمية وعجلة البناء، وعادت إلى الوراء سنين عديدة، ولعل السبب في ذلك الوضع، هو إهدار حقوق الإنسان، ومصادرة حريته، وكرامته التي وهبها له الخالق عز وجل، فهذه الحقوق ضرورة قصوى، يمارس بواسطتها الإنسان شيئاً من إنسانيته في أسمى معانيها وصورها.

ونتيجةً لما سبق، وإيماناً بالوعي بقيمة الإنسان، اتجه أنصارُ هذه الثقافة الحقوقية إلى شتى أصقاعِ المعمورة، ينشئون الجمعياتِ للدفاع عن حقوق الإنسان، ويعملون على نشر الوعي العام بها، وقد أدى ذلك الحراك المستمر إلى اهتمام رسمي وشعبي منقطع النظير، تَّوج بإنشاء منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch ، وهي منظمة دولية غير حكومية ، معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها(هوام،٢٠١٤م:٢٣٠).

وقد تفاعلت المملكة العربية السعودية مع موجة الاهتمام تلك ؛ حيث بادرت عام (١٤٢٦هـ) بإنشاء هيئة وطنية تُعنَى بهذه الحقوق ، أطلقت عليها اسم هيئة حقوق الإنسان، وهي جهة حكومية ترتبط مباشرةً برئيسِ مجلسِ الوزراء ، تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيزها ، وحمايتها ، وتمكين أفراد المجتمع من ممارسة هذه الحقوق، مستمدةً ذلك من تعاليم الدين الإسلامي القويم ، ومتواكبةً مع معايير حقوق الإنسان التي أقرتها الهيئات والمنظمات العالمية المهتمة بهذا الشأن (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ،١٤٣١هـ :٧).

وتعليمياً ، أكدت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على احترام حقوق الإنسان ، من خلال تركيزها على جملة مبادئ ، وأهداف عامة تكفل حق المتعلمين في التعلم ، وتُعرّفَهم بما لهم من حقوق ، وما عليهم من واجبات ، بما يمكّنهم من إقامة حياة اجتماعية ، يسودها الود ، والاحترام(الحامد وآخرون،٢٠٠٥م:٦٤).

والمتتبع لجهود وزارة التعليم – في هذا الجانب – يلمس حجم التطور الذي طرأ على مسيرة اهتمام الوزارة بالتربية الحقوقية ، حيث قامت بتفعيل برامج متعددة ، قائمة على الشراكة مع الهيئات ذات العلاقة ؛ بغرض التوعية والتثقيف ، وهي – بموازاة ذلك الجهد – تقوم بتطوير البرامج والمناهج الدراسية ، وتحديثها تحديثاً مستمراً ، بما يتوافق مع متطلبات العصر ومقتضياته ؛ انطلاقاً من كون المناهج الدراسية أداة رئيسة يعول عليها المجتمع في تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة بمختلف أبعادها ومراميها(الزهراني والفهد،١٤٣٤هـ:٤٨).

وتضطلع مناهج التعليم الثانوي – على اختلاف مساراته – بأدوارٍ خلاقة في تنمية الشخصية الإنسانية بمختلف أبعادها ، وفي إعداد الطلاب لمعترك الحياة العملية ، أو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي(وزارة التربية والتعليم،١٤٣٣هـ:٧). ويستلزم ذلك تحديث المناهج الدراسية بمضامين حقوقية متجددة ، تسهم في تيسير أداء تلك الأدوار بكفاءة وفاعلية.

ومن المناهج الدراسية التي شملتها عمليات التطوير والتحديث بالمرحلة الثانوية : مناهج تعليم اللغة العربية ، حيث جاء تطويرها ضمن سياق مشروعٍ شاملٍ لتطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) ، يستهدف إحداث نقلة نوعية في التعليم الثانوي ؛ من خلال تأكيده على حق الفرد في التعلم والتعليم ،وحفظ كرامته ، وحريته الشخصية ، ومراعاة ميوله ، وتعريفه بما له من حقوق ، وما عليه من واجبات(وزارة التربية والتعليم،١٤٣٣هـ:٧).

وتكتسب مناهج اللغة العربية أهميتها في مضمار التربية الحقوقية ، من أهمية اللغة العربية ذاتها ، فهي ناقلة الفكر ، وأداة التغيير ، ووسيلة الإفصاح عن الحقوق (الشربيني،٢٠٠٩م:١٥٧). وهي – قبل ذلك كله – مقوم حضاري أصيل قادر – بكل اقتدار – على الوفاء بتلك المضامين الحقوقية ، والتعبير عنها(المحبوب،٢٠٠٩م:٢٠٦). الأمر الذي يحمّلها أدواراً متزايدةً فيما يتعلق بتنمية مضامين ثقافة حقوق الإنسان لدى عموم المتعلمين.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

في ظل توسع وزارة التعليم في تطبيق نظام المقررات بالتعليم الثانوي ، واتجاهها إلى تعميمه ، وتزايد الأدوار الملقاة على عاتق المناهج الدراسية –خصوصاً مناهج تعليم اللغة العربية – في مجال التربية الحقوقية وتعليم ثقافة حقوق الإنسان ، تبرز على السطح تساؤلاتٌ عديدة ترتبط بواقع الثقافة الحقوقية في مقررات اللغة العربية ، خصوصاً في ظل إشارة عددٍ من

الدراسات السابقة مثل دراسة السعدي (٢٠٠٤م:٢٠٨) إلى ندرة الدراسات التي تناولت مضامين التربية الحقوقية في مقررات اللغة العربية ، كما أن الباحث – على حد علمه – لم يقف على دراسةٍ محليةٍ تستهدف التعرف على واقع تضمين تلك المضامين في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات. وقد أمكن للباحث في ضوء **ما سبق عرضه ، تحديد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي:**

ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟

وتتفرع من السؤال الرئيس السابق الأسئلةُ الفرعيةُ التالية :

١) ما مضامين ثقافة حقوق الإنسان اللازمة لطلاب التعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟

٢) ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقرر اللغة العربية (١) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟

٣) ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقرر اللغة العربية (٢) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟

٤) ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقرر اللغة العربية (٣) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟

٥) ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقرر اللغة العربية (٤) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟

ثالثاً:أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

١) تحديد مضامين ثقافة حقوق الإنسان اللازمة لطلاب التعليم الثانوي السعودي.

٢) التعرف على واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات.

رابعاً:أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أن نتائجها قد تفيد كلاً من :

١) واضعي مناهج اللغة العربية ومطوريها بوزارة التعليم :حيث تحدد الدراسة الحالية لهم المضامين الحقوقية المناسبة لطلاب التعليم الثانوي السعودي، وواقع تضمينها ؛ بما يُمَكّنهم من مراعاتها عند بناء، أو تطوير تلك المقررات.

٢) المعلمين:حيث تزودهم الدراسة بقائمةٍ لمضامين ثقافة حقوق الإنسان ، التي يمكن لهم أن يعملوا على تعزيزها وتنميتها لدى طلابهم.

٣) البحث العلمي والباحثين : من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء البحوث والدراسات المرتبطة بتعليم ثقافة حقوق الإنسان في مناهج التعليم عموماً، وتعليم اللغة على وجه الخصوص،كما يؤمل أن تفتح نوافذ بحثية تستهدف التعرف على واقع هذه الثقافة لدى طلاب المراحل الأخرى.

خامساً:حدود الدراسة :

تحددت نتائج الدراسة بما يلي:

١) اقتصرت الدراسة على تحليل محتوى المقررات الإلزامية الواردة في البرنامج المشترك لنظام المقررات بالتعليم الثانوي السعودي، المتمثلة في سلسلة مقررات الكفايات اللغوية ، وتشمل : اللغة العربية (١) واللغة العربية (٢) واللغة العربية (٣) واللغة العربية (٤) ، وقد وقع اختيار الباحث على هذه المقررات ؛ لأنها تمثل الهيكل الإلزامي الذي يشترك في دراسته جميع طلاب نظام المقررات بالتعليم الثانوي على اختلاف مساراته.

٢) اقتصرت الدراسة على تحديد واقع مضامين ثقافة حقوق الإنسان في ضوء قائمة المضامين الحقوقية اللازمة لطلاب التعليم الثانوي التي تمّ التوصل لها.

سادساً : مصطلحات الدراسة:

١) ثقافة حقوق الإنسان :يعرفها الباحث بأنها مجموعة حقوقٍ ذات أبعاد اجتماعية ، وثقافية وبيئية ، واقتصادية ومدنية ، أقرها الدين الإسلامي ، ونصّت عليها القوانين المحلية ، والعالمية ، ويُعبَّر عنها إجرائياً بالقائمة التي أعدتها الدراسة الحالية.

٢) مقررات اللغة العربية : يُقصَد بها تلك المقررات الواردة في البرنامج المشترك لنظام المقررات ، وهي : اللغة العربية (١) واللغة العربية(٢) واللغة العربية (٣) واللغة العربية(٤) ، والتي تمثل الجذع المشترك الإلزامي الذي يجب أن يدرسه جميع طلاب التعليم الثانوي (وزارة التربية والتعليم ،١٤٢٨هـ:٢).

٣) نظام المقررات الثانوي: هو هيكل جديد للتعليم الثانوي السعودي ، يُسمّى نظام المقررات ، تم تطبيقه بشكل جزئي بدءاً من عام (١٤٢٥هـ) ، ويتكون من برنامج مشترك يدرسه جميع الطلاب ، ويتفرع إلى مسارين :أحدهما للعلوم الانسانية ، والآخر للعلوم الطبيعية ، يتجه الطالب للدراسة في أحدهما ، ويعتمد على نظام الساعات الدراسية ، والمعدلات الفصلية ، والتراكمية ، والمناهج التكاملية (وزارة التربية والتعليم ،١٤٣٣هـ :١٠).

الفصل الثاني : أدبيات الدراسة

أولاً:الإطار النظري:

١) مفهوم حقوق الإنسان:

حظي مفهوم حقوق الإنسان برواجٍ كبيرٍ ، تَزَايَدَ مع مطلع الألفية الحالية ، ونشطت حركة الدفاع عن هذه الحقوق ونشرها والتوعية بها نشاطاً لم يُسبَق له مثيل ، حتى أضحى هذا النشاط ممتداً ، وغير مقيّدٍ بقَيْدٍ في موضوعاته ، ومجالاته ، فكل فكرة موصولةٍ بالإنسان ، يمكن تجسيدها في صورةٍ من صور الحقوق الإنسانية الجديرة بالحماية ، والرعاية (أبو خشبة ،٢٠١٢م:٢).

ووفقاً للمواثيق الدولية الصادرة في هذا الشأن ، جاء تعريف التثقيف في مجال حقوق

الإنسان بأنه تلك الجهود المبذولة في مجالات النشر ، والتدريب ، والإعلام الرامية إلى إيجاد ثقافة عالمية لحقوق الإنسان من خلال نقل المعرفة ، والمهارات ، وتشكيل الاتجاهات نحو : تعزيز احترام حقوق الإنسان ، والحريات الأساسية ، والتنمية الكاملة لشخصية الإنسان ، والشعور بكرامته ، وتمكين جميع الأشخاص من المشاركة بصورة فعالة في بناء المجتمع وتقدمه (الأمم المتحدة،٢٠٠٣م:٧).

وتعليمُ حقوق الإنسان – في جوهره – مشروعٌ عامٌ ؛ لتمكين الطلاب من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من كافة صور القمع ، والاضطهاد ، وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد ، والمصالح العامة(طنطاوي،٢٠٠٤م:٥٦٦). فهوا إذاً صورةٌ من صور التثقيف في مجال الحقوق الإنسانية ، يستهدف تطويرَ معرفة المتعلم ، ووعيه بالحقوق التي أقرتها الهيئات ، والمنظمات ، والاتفاقيات العالمية ؛ بما يؤمل منه أن يؤدي إلى احترامها والالتزام بها(McCowan ,2012:69).

ومن خلال ما تم عرضه ، يمكن القول بأن حقوق الإنسان مفهوم عام ، يتضمن في طياته بُعْداً ذا طابعٍ تعليميٍّ توعويٍّ ، يستهدف تعريف المتعلمين بعددٍ من الحقوق التي كفلها لهم الدين الإسلامي ، وأقرتها المواثيق والاتفاقيات الدولية ؛ بما يؤدي إلى الوعي بها ، واحترامها ، وممارستها.

٢) أهداف تعليم ثقافة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية :

يستهدف تعليم ثقافة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية تحقيق مجموعة أهداف ، أشار لها طنطاوي (٢٠١١م:١٦٧) وأبو خشبة (٢٠١٢م:١٢٨) والزهراني والفهد (١٤٣٤هـ:٤٩) نتلخص فيما يلي:

١) تنمية وازدهار الشخصية الإنسانية بأبعادها الوجدانية ، والفكرية ، والاجتماعية ، وإحساسها بالكرامة ، والحرية ، والمساواة ، والعدل الاجتماعي.

٢) تعزيز وعي المتعلمين بحقوقهم ؛ بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ وحقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية ، وثقافية ، واقتصادية ، وسياسية ، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها ، وصيانتها ، والنهوض بها على كافة المستويات.

٣) توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب ، وتعزيز حقوق الآخرين ، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي، وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات ، وتعزيز ثقافة التسامح.

٤) تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل ، وعلى احترام حقوق الإنسان في نفوس المتعلمين.

٥) تحصين المتعلمين من الاختراقات الفكرية ، والشبهات المغرضة ، وتنمية روح الانتماء الحقيقي إلى دينه وأمته ، والحب لوطنه ، والمحافظة على أمنه ومكتسباته.

٦) تأهيل المتعلمين تأهيلاً علمياً قوياً على أساس المقاصد الشرعية الحكيمة ، والإسهام في تزويدهم بما يحقق لهم التعرف على مالهم من حقوق ، وما عليهم من واجبات.

٧) حماية إنسانية المتعلمين ، وتحقيق مصالحهم بحفظ الضرورات الخمس : حفظ الدين ، وحفظ النفس، وحفظ العقل ، وحفظ النسل أو العرض أو النسب ، وحفظ المال.

و يمكن القول – في ضوء ما سبق عرضه – أن تعليم ثقافة حقوق الإنسان مشروعٌ يستهدفُ تحقيقَ مزيدٍ من الوعي بقيمة المتعلم وكرامته ، وتعريفه بما له من حقوق، ويؤمّل أن ينعكس ذلك كله على ممارستها،والإسهام في بناء شخصيته بناء سوياً متكاملاً.

٣) إسهام مناهج اللغة العربية في تعليم ثقافة حقوق الإنسان:

يُلاحِظ المتتبّعُ للأدبِ المرتبط بتعليمِ ثقافة حقوق الإنسان تنوعاً في النظر إلى أساليب المعالجة التي ينبغي اتباعها عند تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المناهج الدراسية ؛ فثمة اتجاه ينادي بنشر وتعليم ثقافة حقوق الإنسان من خلال مناهج دراسية مستقلة ، بحيث تهتم بالتدريب على المواقف، وإكساب المعارف الحقوقية، وتنمية المهارات المرتبطة بها والاتجاهات نحوها، وعلى النقيض من ذلك يبرز اتجاه ضمني ينادي أنصاره بضرورة تفعيل المنهج الخفي في هذا النوع من التعليم، وتضمين مفاهيم وقضايا التربية الحقوقية في المناهج الدراسية، بحيث تُدمَج فيها، مع مراعاة أن تتماشى تلك الحقوق مع طبيعة كل تخصص(فلاتة،١٤٣٠هـ:٢١؛طنطاوي،٢٠١١م:١٦٩؛69 : McCowan, 2012). ويميل الباحث إلى الاتجاه الضمني في المعالجة ، الذي تسهم من خلاله المناهجُ الدراسيةُ جميعُها بأدوار بنّاءة في تعليم ثقافة حقوق الإنسان.

وينفرد منهج التعليم اللغوي – عن غيره من المناهج الدراسية – بأدوارٍ مؤثرةٍ في مجال التربية الحقوقية، تفرضها طبيعة اللغة ذاتها ، بوصفها أداةً فاعلةً من أدوات التغيير ، ووعاءً

للفكر الإنساني على اختلاف مضامينه ، فبواسطة اللغة يستطيع المتعلم أن يتقبل مجمل أشكال التغيير في المجتمع، ويتفاعل معها بوعي،وإدراك،وبصيرة(علي،٢٠٠٦م:٢٢٧). وهذا ما دعا السعدي (٢٠٠٤م:٢٠٨) إلى وصف تلك الأدوار بأنها أدوارٌ مفصلية ، وبالغة التأثير ، فهي قادرة – في طبيعتها وأهدافها ومضمونها – على الوفاء والتعبير عن المضامين الحقوقية بكل كفاءة واقتدار.

فلا جدوى –إذاً– من انكفاء مقررات اللغة العربية وتركيزها على المحتوى اللغوي ، دون الاهتمام بالمحتوى الثقافي المصاحب ، والقضايا الحياتية التي يمكن معالجتها من خلاله ، والتي يأتي على رأس أولوياتها حقوق الإنسان ، وهذا يستدعي ضرورة إعادة النظر في فلسفة تخطيط وتطوير مناهج اللغة العربية ومقرراتها، بما يضمن إسهامها الفعال في التواكب مع مختلف المستجدات (المحبوب،٢٠٠٩م:٢٣٤).

ويرى الباحثُ – تأسيساً على ما سبق – ضرورة تعميق الوعي لدى مخططي ومنفذي مقررات تعليم اللغة العربية على أن اللغة ليست مكوّناً لغوياً معرفياً فقط ، بل هي – قبل ذلك كله – مكوّنٌ حضاريٌ وثقافيٌ أصيلٌ ، ومنهجٌ للتفكير، والتعبير، والتغيير، وهذا يقتضي أن تنفتحَ مناهجُ اللغةِ في محتواها الثقافي – الذي لا يقل بأي حال من الأحوال عن المحتوى اللغوي – على قضايا العصر ومستجداته ، خصوصاً فيما يتعلق بالمضامين الحقوقية التي تفرضها ظروف العصر ومتغيراته.

وتمثل مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي (نظام المقررات) ملمحاً من ملامح التجديد المتمركز على البعد التكاملي للغة، الذي يهتم بالجوانب المهارية، والتهيئة لسوق العمل، وتعريف الطالب بما له من حقوق، وما عليه من واجبات (وزارة التربية والتعليم ،١٤٣٣هـ :٧). وهذا ما دفع الباحث لاختيارها ميداناً للتحليل؛ بغية التعرف على واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مضامينها ومحتوياتها.

ثانياً: الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عددٍ من الدراسات المرتبطة بالثقافة الحقوقية، ومضامينها في

مناهج ومقررات تعليم اللغة العربية ، أولى تلك الدراسات دراسة السعدي (٢٠٠٤م) بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث استهدفت التعرف على مدى تضمّن كتب اللغة العربية بالصفوف الأساسية الثلاثة لحقوق الطفل ، وقد أعد الباحث قائمة بالمضامين الحقوقية بلغت (٣٥) حقاً ، ومن هذه الحقوق : حق الحماية الاقتصادية ، وحق الحماية والتوعية بأضرار المخدرات ، وحق إبداء الرأي ، وحق مراعاة حقوق الوالدين والأقارب. وقد حُلّلت كتب اللغة العربية في ضوء تلك القائمة ،وتوصلت الدراسة إلى جملة نتائج من أهمها : انخفاض نسبة تضمين حقوق الطفل في كتب اللغة العربية التي تمّ تحليلها ،وعدم اتسام تلك الحقوق بالتتابع والاستمرار.

وإلى جمهورية مصر العربية، حيث أجرى علي (٢٠٠٦م) دراسة استهدفت التعرف على واقع تضمين قيم المواطنة وحقوقها في كتب اللغة العربية بالمرحلة الثانوية، ومدى ممارسة المعلمين لهذه القيم في أدائهم الصفي؛ ولتحقيق ذلك حددت الدراسة قائمةً بمجالاتِ المواطنة وقيمها ، شملت (٥٤) مؤشراً سلوكياً ، من ضمنها : الوعي البيئي ، والحماية من الاختراقات الفكرية ، والتأكيد على حرية الرأي ،وتقبل الآخر ، وأهمية العمل، والأمن، والسلم الاجتماعي ، والعمل التطوعي. وقد استخدم الباحث بطاقة تحليلِ محتوى للتعرف على واقع تضمين تلك القيم الحقوقية في المقررات المحددة ، وبطاقة ملاحظةٍ للتعرف على مدى ممارسة المعلمين لهذه القيم ، وقد توصلت الدراسة إلى جملةِ نتائج، من أهمها : أن واقع تضمين قيم المواطنة وحقوقها في كتب اللغة العربية بالمرحلة الثانوية واقعٌ منخفض،كما أن ثمة قصوراً في ممارسة المعلمين لسلوكيات قيم المواطنة.

وأجرى البوسعيدي (٢٠٠٦م) دراسة وصفية في سلطنة عمان استهدفت الكشف عن مفاهيم حقوق الإنسان في مضامين كتب اللغة العربية في الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي العماني ، وتكونت عينة الدراسة من أربعة عشر كتاباً ، واستخدم الباحث بطاقة تحليل المحتوى أداة لدراسته ، وتوصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج ، أهمها : وجود قصور في تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في هذه المرحلة ، لكن وجودها اتسم بالعشوائية ، وعدم التخطيط ، والتدرج ، والتكرار لمفاهيم معينة في مقابل إهمال مفاهيم أخرى.

وأجرى أسلان وكرامان (Aslan ,karaman ,2008) دراسةً وصفيةً مقارنةً استهدفت التعرف على مستوى تخصيص قضايا حقوق الإنسان في الكتب المدرسية باللغة الأم في كلٍ من

دولتي تركيا وفرنسا ؛ وتحقيقاً لهذا الهدف أعدت الدراسة قائمة بقضايا حقوق الإنسان في ضوء مراجعة الأدبيات السابقة ، وتضمنت القائمة عدداً من الحقوق الإنسانية مثل : الحرية ، والديمقراطية ، والعدالة ، والتسامح ، والسلام ، وتمّ فحص عشرة من الكتب المكتوبة باللغة الأم في كلا البلدين ، ومن ضمنها كتب دراسية في تعليم الأدب ، وتمّ استخدام تحليل المحتوى أداةً لتحليل عينة الكتب المحددة ، كما تم اختيار الجملة كوحدة للتحليل. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تخصيص قضايا حقوق الإنسان في الكتب المدرسية بدولتي تركيا وفرنسا جيد في عمومه ، رغم وجود بعض القضايا الحقوقية الفرعية التي لم يتم تضمينها ومعالجتها بمستوى مقبول ، وانفردت كتب الأدب بأعلى مستوى من القضايا الحقوقية مقارنة بغيرها من الكتب ،ومما يجدر ذكره أن قضايا حقوق الإنسان مُدْرَجَة في أغلب الكتب المدرسية التركية بمستوى يفوق نظيرتها الكتب المدرسية الفرنسية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بكتب الأدب والنصوص؛لأنها من أكثر الأدوات الهامة في مجال تعليم حقوق الإنسان ، وذلك من خلال القصائد ، والمذكرات اليومية ،والروايات التي تعد مجالاً خصباً لمعالجة كثير من القضايا والحقوق الإنسانية.

وفي الكويت استهدفت دراسة المحبوب (٢٠٠٩م) تحليل محتوى كتب اللغة العربية في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية ، وقد أعدّ الباحث بطاقة لتحليل المحتوى ، تم – في ضوئها – تحليل كتب اللغة العربية للصف العاشر ،والحادي عشر ،والثاني عشر ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى قصور محتوى كتب اللغة العربية في التعريف بمفاهيم حقوق الإنسان ، ويرجع ذلك إلى تركيز محتوى مقررات اللغة العربية على المحتوى اللغوي دون الاهتمام بالقضايا الحياتية الأخرى ، والتي يأتي على رأس أولوياتها حقوق الإنسان ، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في فلسفة تخطيط وتطوير مناهج اللغة العربية بما يضمن إسهامها الفعال في التواكب مع مختلف المستجدات.

واستهدفت دراسة الشربيني (٢٠٠٩م) التعرف على حقوق الإنسان المتضمنة في كتب اللغة العربية بالصفوف الثلاثة الأولى من برنامج محو الأمية وتعليم الكبيرات بالمملكة العربية السعودية ، حيث قامت الدراسة بتحديد قائمة بتلك الحقوق ، بلغ عددها (١٨) حقاً ، وأعدت في

ضوئها بطاقةً لتحليل المحتوى تم استخدامها بعد التأكد من صدقها وثباتها ، وتم التوصل لعدد من النتائج ، من أبرزها : قلة اشتمال كتب اللغة العربية على معظم حقوق الإنسان الواردة بالقائمة، وافتقادها للتوازن، والتنظيم، والتكامل، والتتابع، واختلاف درجة توافرها من كتاب لآخرٍ، ومن أهم المضامين الحقوقية الغائبة عن الكتب عينة الدراسة هي:حرية التعبير، الملكية الخاصة، حق التقاضي العلني النزيه.

وإلى فلسطين الحبيبة – التي مارس ضدها الاحتلال الغاشم أبشع صور انتهاك حقوق الإنسان – حيث استهدفت دراسة شقورة (١٤٣٣هـ) إثراء محتوى مقررات اللغة العربية بالتعليم الأساسي في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان، متبعةً المنهج الوصفي، ومستخدمةً أداتين للبحث، حيث قامت بإعداد قائمةٍ لمفاهيم حقوق الإنسان اللازم توافرها في محتوى مقررات اللغة العربية للصفوف الأربعة الأولى، ثم قامت بعد ذلك بإعداد بطاقة تحليل محتوى مقررات اللغة العربية ، التي بلغ عددها ثمانية أجزاء للصفوف الأربعة الأولى من التعليم الأساسي ، وقد قامت بتحليل محتوى المقررات في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان اللازم توافرها في تلك المحتويات ، وقد أسفرت نتائج التحليل عن تدني مستوى اهتمام مقررات اللغة العربية بمفاهيم حقوق الإنسان ، وقد قامت الباحثة في ضوء ذلك بإثراء محتوى مقررات اللغة العربية بمفاهيم حقوق الإنسان التي يفتقر إليها.

وقد عمّقت الدراسات السابقة التي تمّ استعراضها، من إحساس الباحث بمشكلة الدراسة، حيث اتفقت مجمل نتائجها على أن ثمة قصوراً فيما يتعلق بتضمين ثقافة حقوق الإنسان في كتب تعليم اللغة العربية بمراحل التعليم العام، وأنّ تناوُلَ مضامين حقوقِ الإنسان في الدراسات السابقة افتقد –في مجمله– للتوازن، والاستمرارية، والتكامل، واتّسم بالعشوائية. إضافةً لما سبق، فقد دعمت الدراساتُ السابقةُ الدراسةَ الحاليةَ في جوانبها الإجرائية:إذ كانت أحد المصادر التي اعتمد عليها الباحث في بناء قائمة مضامين ثقافة حقوق الإنسان، والتعرف على منهجية التحليل، وإجراءاته، وفي تفسير النتائج ومناقشتها.

الفصل الثالث : إجراءات الدراسة

يهدف الفصل الحالي إلى عرض إجراءات الدراسة في جانبها التطبيقي ، ويتضمّن ذلك

ما يلي:

أولاً: منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي ، إذ هو الأنسب لطبيعة الدراسة ؛ لأن الدراسة الحالية تستهدف التعرف على واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي–نظام المقررات.

ثانياً :مجتمع الدراسة وعينتها :

تكون مجتمع الدراسة من محتوى مقررات اللغة العربية بنظام المقررات في التعليم الثانوي ، وقد اختار الباحث عينة قصدية شملت مقررات : اللغة العربية (١) واللغة العربية (٢) واللغة العربية (٣) واللغة العربية (٤) طبعة (١٤٣٥هـ/١٤٣٦هـ) ، ويرجع اختيار هذه المقررات لكونها تمثل الهيكل الإلزامي من مقررات اللغة العربية الذي يشترك في دراسته جميع طلاب نظام المقررات بالتعليم الثانوي على اختلاف مساراته.

ثالثاً: أداتا الدراسة:

أعدت الدراسة الحالية أداتين هما: قائمة بمضامين ثقافة حقوق الإنسان اللازمة لطلاب التعليم الثانوي السعودي ، وبطاقة تحليل محتوى : بهدف تحليل محتوى مقررات اللغة العربية بنظام المقررات في ضوء القائمة.وفيما يلي تبيانٌ للخطوات المتبعة عند بناء هاتين الأداتين:

١) بناء قائمة بمضامين ثقافة حقوق الإنسان اللازمة لطلاب التعليم الثانوي السعودي.

أ- الهدف من القائمة : تهدف القائمة إلى تحديد مضامين الثقافة الحقوقية اللازمة لطلاب التعليم الثانوي السعودي.

ب- مصادر بناء قائمة مضامين الثقافة الحقوقية : قام الباحث ببناءِ قائمة مضامين الثقافة الحقوقية اللازمة لطلاب التعليم الثانوي السعودي ، اعتماداً على القوائم الواردة في ثنايا عددٍ من الدراسات السابقة ذات العلاقة بحقوق الإنسان ومضامينها ، والكتابات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بشكلٍ عامٍ ، والأدلة والتقارير التي أصدرتها

المنظمات ، والهيئات ، والجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان محلياً ودولياً ، بالإضافة إلى دراسة خصائص النمو لدى طلاب المرحلة الثانوية في أبعادها العقلية ، والاجتماعية ، والنفسية ، ومتطلباتها الحقوقية.

ت- صدق القائمة وثباتها : اعتمد الباحث في التحقق من صدق القائمة على صدق المحكمين؛حيث عرض القائمة – بصورتها المبدئية – على عددٍ من الخبراء ؛ للتأكد من صلاحيتها،كما أمكن تحديد ثبات القائمة عند طريق تطبيق معادلة كوبر (Cooper) لحساب نسبة الاتفاق بين محكمي القائمة ، وقد عدّت الدراسة الحالية المضامين التي حظيت بنسبة اتفاق (٨٠%) فأكثر، مضامين حقوقية مناسبة لطلاب التعليم الثانويّ.

ث- وصف القائمة في صورتها النهائية : اشتملت القائمة في صورتها النهائية على خمسة عشر مضموناً من مضامين حقوق الإنسان اللازمة لطلاب التعليم الثانوي وهي: حق المواطنة،حق المساواة، حق الشورى، حق التعبير وإبداء الرأي، حق التعليم، حق العمل، حق التوعية المهنية، حق الأمن، حق التوعية والرعاية الصحية، الحق البيئي، حق الأسرة والوالدين، حق التكافل الاجتماعي، حق الحماية الفكرية، حق التوعية الاقتصادية ،حق المعاملة الحسنة.

٢) إعداد بطاقة تحليل المحتوى :

ويقصد ببطاقة تحليل المحتوى تلك الاستمارة التي أعدها الباحث بغرض استخدامها لرصد معدلات تكرار المضامين الحقوقية في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي – نظام المقررات ، وقد قام الباحث بمجموعة من الإجراءات لإعداد بطاقة التحليل تتمثل في :

أ- تحديد الهدف من البطاقة :استهدفت البطاقة رصد تكرارات المضامين الحقوقية المتضمنة في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات وأوزانها النسبية.

ب- ثبات بطاقة التحليل : يُقصَد بثبات بطاقة التحليل : استقرارها ، واتساقها ، وإمكانية الحصول على النتائج ذاتها ، فيما لو أعيد استخدام البطاقة لتحليل محتوى واحدٍ (أبو علام،٢٠٠٩م: ٤٨١). وللتأكد من ثبات التحليل، اختار الباحث –عشوائياً– ثمانية نصوصٍ من محتوى المقررات الأربعة ، بواقع نصين من كل مقرر ، وقام الباحث بتحليل

المحتويات المختارة في ضوء قائمة مضامين ثقافة حقوق الإنسان التي تم التوصل لها، وبعد فراغه من التحليل استعان بمحلل آخر(١) ليعيد عملية التحليل ذاتها ، وتم حساب نسبة الاتفاق بين المحللين من خلال استخدام معادلة كوبر (Cooper) لقياس نسبة الاتفاق بين المحللين ، وهي كما يلي:

$$\text{نسبة الأتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الأتفاق}}{\text{عدد مرات الأتفاق + عدد مرات الأختلاف}} \times ١٠٠$$

وقد بلغ معامل الثبات بين نتائج تحليل الباحث ، ونتائج تحليل المحلل الآخر ، طبقاً للمعادلة السابقة (٨٢ %) ، وهو مؤشر عالٍ ، ومُطمئِنٌ لاستخدام بطاقة تحليل المحتوى في تحقيق أهداف الدراسة.

ج- إجراءات تحليل المحتوى: لضمان نجاح عملية التحليل التزم الباحث بالخطوات الإجرائية الآتية:

- تحددت فئة التحليل في المضامين الحقوقية التي حددتها القائمة ، وعددها خمسة عشر مضموناً حقوقياً.
- تحددت وحدة التحليل في الفكرة وما تتضمنه من معنى.
- اشتملت استمارة تحليل المحتوى على فراغات خاصة لكل فئة من فئات التحليل،وأثناء القيام بالتحليل تمّ حساب تكرارات كل فئة ، وذلك بوضع علامة (//) عن كل تكرار.
- تمّ في نهاية التحليل تحويل العلامات التكرارية إلى قيمة رقمية تعادل درجة تكرار كل فئة.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث أسلوبين إحصائيين هما: التكرارات، والنسب المئوية، وهما أسلوبان مناسبان للإجابة عن أسئلة الدراسة الحالية.

(١) الأستاذ : نواف بن صالح السلمي : المعيد بقسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة جدة.

الفصل الرابع : عرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

تضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة ، وأتبع العرض بتفسير ومناقشة للنتائج ، وفيما يلي تفصيل لذلك:

أولاً: عرض نتائج الدراسة:

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟

وقد تفرع عن السؤال الرئيس السابق خمسة أسئلة فرعية ، وفيما يلي الإجابة عنها:

عرض النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال الأول :

للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة ونصه : ما مضامين ثقافة حقوق الإنسان اللازمة لطلاب التعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟ قام الباحث بعددٍ من الإجراءات ممثلةً في : إعداد قائمة مبدئية بمضامين حقوق الإنسان اللازمة لطلاب التعليم الثانوي ، ثم التّحقق من صدقها ؛ بعرضها على عددٍ من المحكمين ، ثم حساب ثباتها باستخدام معادلة كوبر ، وقد تم التوصل – في ضوء ما سبق – إلى خمسة عشر مضموناً حقوقياً،جاءت على النحو التالي : ١)حق المواطنة ، ٢)حق المساواة ، ٣)حق الشورى ، ٤) حق التعبير وإبداء الرأي ، ٥) حق التعليم ، ٦) حق العمل ، ٧) حق التوعية المهنية ، ٨) حق الأمن ، ٩)حق التوعية والرعاية الصحية ، ١٠)الحق البيئي ، ١١)حق الأسرة والوالدين ، ١٢)حق التكافل الاجتماعي ، ١٣)حق الحماية الفكرية ، ١٤)حق التوعية الاقتصادية ، ١٥)حق المعاملة الحسنة.

عرض النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال الثاني:

للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة ونصه ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقرر اللغة العربية(١) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟ قام الباحث بتحليل مقرر اللغة العربية(١) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات ، واستخدم عدداً من الأساليب الإحصائية ممثلة في التكرارات والنسب المئوية ، وتوصل إلى نتيجة يوضحها الجدول رقم (١):

جدول رقم (١)

التكرارات والنسب المئوية لمضامين ثقافة حقوق الإنسان المتضمنة في مقرر اللغة العربية

(١) بالتعليم الثانوي السعودي – نظام المقررات

	مضامين الثقافة الحقوقية	مجموع ك	%
١.	حق المواطنة	٥	%٦.٤١
٢.	حق المساواة	٣	%٣.٨٥
٣.	حق الشورى	١	%١.٢٨
٤.	حق التعبير وإبداء الرأي	١٨	%٢٣.٠٨
٥.	حق التعليم	٤	%٥.١٣
٦.	حق العمل	٣	%٣.٨٥
٧.	حق التوعية المهنية	٣	%٣.٨٥
٨.	حق الأمن	٣	%٣.٨٥
٩.	حق التوعية والرعاية الصحية	٦	%٧.٦٩
١٠.	الحق البيئي	١	%١.٢٨
١١.	حق الأسرة والوالدين	٩	%١١.٥٤
١٢.	حق التكافل الاجتماعي	١١	%١٤.١٠
١٣.	حق الحماية الفكرية	٤	%٥.١٣
١٤.	حق التوعية الاقتصادية	٢	%٢.٥٦
١٥.	حق المعاملة الحسنة	٥	%٦.٤١
	المجموع	٧٨	%١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (١) أن مقرر اللغة العربية (١) بالتعليم الثانوي السعودي – نظام المقررات قد تضمن ما مجموعه (٧٨) مضموناً حقوقياً، من مضامين الثقافة الحقوقية اللازمة لطلاب التعليم الثانوي –نظام المقررات، وقد تفاوتت درجة ورود تلك المضامين الحقوقية ، فثمة مضامين لم ترد إلا مرة واحدة ، وهي : الشورى ، والحق البيئي بنسبة مئوية قدرها (١.٢٨%)، ولم يرد مضمون التوعية الاقتصادية إلا مرتين فقط ، بنسبة قدرها (٢.٥٦%). وهناك مضامين تراوحت درجة تكرارها ما بين (٣–٥) تكرارات وهي : حق المساواة ، وحق العمل ، وحق التوعية المهنية ، وحق الأمن ، وحق التعليم ، بنسبة قدرها (٥.١٢%)وحق الحماية الفكرية بنسبة قدرها (٥.١٣%)، وحق المواطنة ، وحق المعاملة الحسنة ، بنسبة قدرها (٦.٤١%)،وأكثر المضامين الحقوقية وروداً في مقرر اللغة العربية (١) حق التعبير وإبداء الرأي حيث ورد ثماني عشرة مرة بنسبة قدرها (٢٣.٠٨%) ، يليه حق التكافل الاجتماعي حيث ورد إحدى عشرة مرة بنسبة قدرها (١٤.١٠%).

عرض النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال الثالث:

للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة ونصه : ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقرر اللغة العربية (٢) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟ قام الباحث بتحليل مقرر اللغة العربية (٢) ، واستخدم عدداً من الأساليب الإحصائية ممثلة في التكرارات والنسب المئوية ، وتوصل إلى نتيجة يوضحها الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)
التكرارات والنسب المئوية لمضامين ثقافة حقوق الإنسان المتضمنة في مقرر اللغة العربية(٢) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات.

	مضامين الثقافة الحقوقية	مجموع ك	%
١.	حق المواطنة	٤	%٤.١٧
٢.	حق المساواة	٢	%٢.٠٨
٣.	حق الشورى	٠	%٠
٤.	حق التعبير وإبداء الرأي	٢٢	%٢٢.٩٢
٥.	حق التعليم	٦	%٦.٢٥
٦.	حق العمل	١	%١.٠٤
٧.	حق التوعية المهنية	٢	%٢.٠٨
٨.	حق الأمن	١	%١.٠٤
٩.	حق التوعية والرعاية الصحية	٧	%٧.٢٩
١٠.	الحق البيئي	٦	%٦.٢٥
١١.	حق الأسرة والوالدين	١٤	%١٤.٥٨
١٢.	حق التكافل الاجتماعي	١٧	%١٧.٧١
١٣.	حق الحماية الفكرية	٧	%٧.٢٩
١٤.	حق التوعية الاقتصادية	١	%١.٠٤
١٥.	حق المعاملة الحسنة	٦	%٦.٢٥
	المجموع	٩٦	%١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن مقرر اللغة العربية(٢) بالتعليم الثانوي السعودي –

نظام المقررات قد تضمن ما مجموعه (٩٦) مضموناً حقوقياً ، من مضامين الثقافة الحقوقية اللازمة لطلاب التعليم الثانوي –نظام المقررات ، وقد تفاوتت درجة ورود تلك المضامين الحقوقية ، فحق الشورى لم يتم تناوله في المقرر ، وثمة مضامين لم ترد إلا مرة واحدة ، وهي : حق العمل ، حق الأمن ، حق التوعية الاقتصادية،بنسبة مئوية قدرها (١.٠٤%) ، ولم يرد مضمون المساواة ، والتوعية المهنية إلا مرتين فقط ، بنسبة قدرها (٢.٠٨%) وهناك مضامين تراوحت درجة تكرارها ما بين (٤–٧) تكرارات وهي : حق المواطنة بنسبة قدرها (٤.١٧%)،وحق التعليم ، والحق البيئي ، وحق المعاملة الحسنة بنسبة قدرها (٦.٢٥%) ، وحق التوعية والرعاية الصحية ، وحق الحماية الفكرية بنسبة قدرها (٧.٢٩%) .

أما أكثر المضامين الحقوقية وروداً في مقرر اللغة العربية (٢) فهي على التوالي: حق التعبير وإبداء الرأي حيث ورد اثنتين وعشرين مرة بنسبة قدرها (٢٢.٩٢%) ، يليه حق التكافل الاجتماعي حيث ورد سبع عشرة مرة بنسبة قدرها (١٧.٧١%) ، يليه حث الأسرة والوالدين حيث ورد أربع عشرة مرة بنسبة قدرها (١٤.٥٨%).

عرض النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال الرابع:

للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة ونصه : ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقرر اللغة العربية (٣) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟ قام الباحث بتحليل مقرر اللغة العربية (٣) ، واستخدم عدداً من الأساليب الإحصائية ممثلة في التكرارات والنسب المئوية، وتوصل إلى نتيجة يوضحها الجدول رقم(٣) :

جدول رقم (٣)

التكرارات والنسب المئوية لمضامين ثقافة حقوق الإنسان المتضمنة في مقرر اللغة العربية (٣)

بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات.

	مضامين الثقافة الحقوقية	مجموع ك	%
.١	حق المواطنة	٩	%٨.٦٥
.٢	حق المساواة	٥	%٤.٨١
.٣	حق الشورى	٢	%١.٩٢
.٤	حق التعبير وإبداء الرأي	١٩	%١٨.٢٧
.٥	حق التعليم	٣	%٢.٨٨
.٦	حق العمل	٤	%٣.٨٥
.٧	حق التوعية المهنية	٣	%٢.٨٨
.٨	حق الأمن	٢	%١.٩٢
.٩	حق التوعية والرعاية الصحية	٥	%٤.٨١
.١٠	الحق البيئي	٤	%٣.٨٥
.١١	حق الأسرة والوالدين	١٢	%١١.٥٤
.١٢	حق التكافل الاجتماعي	٢٠	%١٩.٢٣
.١٣	حق الحماية الفكرية	٣	%٢.٨٨
.١٤	حق التوعية الاقتصادية	٤	%٣.٨٥
.١٥	حق المعاملة الحسنة	٩	%٨.٦٥
	المجموع	١٠٤	%١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن مقرر اللغة العربية (٣) بالتعليم الثانوي السعودي – نظام المقررات قد تضمن ما مجموعه (١٠٤) من مضامين الثقافة الحقوقية اللازمة لطلاب التعليم الثانوي –نظام المقررات، وقد تفاوتت درجة ورود تلك المضامين الحقوقية ، فثمة مضامين لم ترد إلا مرتين، وهي: حق الشورى ، وحق الأمن، بنسبة مئوية قدرها (١,٩٢%) ، كما أن مضامين : حق التعليم ، والتوعية المهنية ، والحماية الفكرية لم ترد إلا ثلاث مرات بنسبة قدرها (٢.٨٨%) ، وبلغ مجموع تكرار مضامين حق العمل والحق البيئي والتوعية الاقتصادية أربع مرات ، بنسبة مئوية مقدارها (٣.٨٥%) ، وتساوى مجموع تكرار مضموني حق المواطنة ، وحق المعاملة الحسنة حيث بلغ تسع تكرارات ، بنسبة مئوية قدرها (٤.٨١%) ، وقد تكرر حق الأسرة والوالدين اثنتي عشرة مرة بنسبة قدرها (١١.٥٤%).

أما أكثر المضامين الحقوقية وروداً في مقرر اللغة العربية (٣) فهي على التوالي:

حق التكافل الاجتماعي حيث ورد عشرين مرة بنسبة قدرها (١٩.٢٣%) ، يليه حق التعبير وإبداء الرأي حيث ورد تسع عشرة مرة بنسبة قدرها (١٨.٢٧%).

عرض النتائج الخاصة بالإجابة عن السؤال الخامس:

للإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة ونصه : ما واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقرر اللغة العربية (٤) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات؟ قام الباحث بتحليل مقرر اللغة العربية(٤) واستخدم عدداً من الأساليب الإحصائية ممثلة في التكرارات والنسب المئوية ، وتوصل إلى نتيجة يوضحها الجدول رقم(٤):

جدول رقم (٤)

التكرارات والنسب المئوية لمضامين ثقافة حقوق الإنسان المتضمنة في مقرر اللغة العربية (٤) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات.

	مضامين الثقافة الحقوقية	مجموع ك	%
.١	حق المواطنة	٧	%٧.٠٧
.٢	حق المساواة	٤	%٤.٠٤
.٣	حق الشورى	١	%١.٠١
.٤	حق التعبير وإبداء الرأي	٢٤	%٢٤.٢٤
.٥	حق التعليم	٧	%٧.٠٧
.٦	حق العمل	٤	%٤.٠٤
.٧	حق التوعية المهنية	٤	%٤.٠٤
.٨	حق الأمن	٤	%٤.٠٤
.٩	حق التوعية والرعاية الصحية	٣	%٣.٠٣
.١٠	الحق البيئي	٢	%٢.٠٢
.١١	حق الأسرة والوالدين	٩	%٩.٠٩
.١٢	حق التكافل الاجتماعي	١٤	%١٤.١٤
.١٣	حق الحماية الفكرية	٣	%٣.٠٣
.١٤	حق التوعية الاقتصادية	٣	%٣.٠٣
.١٥	حق المعاملة الحسنة	١٠	%١٠.١٠
	المجموع	٩٩	%١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن مقرر اللغة العربية (٤) بالتعليم الثانوي السعودي –

نظام المقررات قد تضمن ما مجموعه (٩٩) من مضامين الثقافة الحقوقية اللازمة لطلاب التعليم الثانوي – نظام المقررات، وقد تفاوتت درجة ورود تلك المضامين الحقوقية، فحق الشورى لم يرد إلا مرة واحدة ، بنسبة قدرها (١.٠١%) والحق البيئي لم يرد إلا مرتين، بنسبة قدرها (٢.٠٢%) ، وتساوى مجموع تكرار مضامين حق التوعية والرعاية الصحية ، وحق الحماية الفكرية ، وحق التوعية الاقتصادية ، حيث بلغ ثلاث تكرارات لكل مضمون بنسبة قدرها (٣.٠٣%) ، وبلغ مجموع تكرار مضامين حق المساواة، وحق العمل، وحق التوعية المهنية ، وحق الأمن أربع مرات ، بنسبة قدرها (٤.٠٤%). أما أكثر المضامين الحقوقية وروداً في مقرر اللغة العربية (٤) فهي على التوالي: حق التعبير وإبداء الرأي حيث ورد أربعاً وعشرين مرة بنسبة قدرها (٢٤.٢٤%) ، يليه حق التكافل الاجتماعي حيث ورد أربع عشرة مرة بنسبة قدرها (١٤.١٤%).

ثانياً : تفسير نتائج الدراسة ومناقشتها:

دلت مجمل النتائج التي تم استعراضها ، على أنّ واقع تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات لم يرتقِ إلى ما يجب أن تتضمنه تلك المقررات ، حيث جاء ورود تلك المضامين منخفضاً من حيث عدد تكراراتها ، ونسبها المئوية في بُعدها الإجمالي ، أو على مستوى كل مضمون حقوقي في جميع المقررات الأربعة التي تمّ تحليلها، وبالإضافة إلى ذلك ، لم يتوفر في تلك المقررات مستوى مقبول من تدرج المضامين الحقوقية، وتتابعها من مقرر لآخر.

وبرغم الانخفاض في إجمالي عدد تكرارات المضامين الحقوقية ، إلا أن حق التعبير وإبداء الرأي كان من أكثر الحقوق تكراراً ، حيث تكرر (٨٣) مرة في جميع المقررات الأربعة ، بنسبة تبلغ (٢٢.٠١%) من إجمالي عدد التكرارات في المقررات جميعها، مخالفةً بذلك ما توصلت له دراسة الشربيني (٢٠٠٩م) حيث غاب عنها هذا المضمون الحقوقي في كتب اللغة العربية بالصفوف الثلاثة الأولى من برنامج محو الأمية وتعليم الكبيرات بالمملكة العربية السعودية ، ويعزو الباحث ارتفاع عدد تكرارات هذا المضمون الحقوقي مقارنةً بغيره من المضامين إلى ارتباط حق التعبير وإبداء الرأي بعددٍ من المهارات اللغوية ، فالتدريب على مهارات اللغة العربية في جانبي التحدث والكتابة يقتضي ممارسة هذا الحق من خلال التعبير الشفهي أو الكتابي، وفي المقابل هناك مضامين حقوقية جاء ورودها منخفضاً جداً ، فعلى سبيل المثال تكرر حق الشورى أربع مرات فقط في جميع المقررات بنسبة قدرها (١%)، وكذا حق الأمن والتوعية الاقتصادية حيث تكررا عشر مرات فقط ، بنسبة مئوية قدرها (٢.٦٥%).

وبشكلٍ عامٍ يُرجِع الباحث انخفاض درجة تكرار المضامين الحقوقية واتسامها

بالعشوائية وعدم تدرجها إلى عدم وجود قائمة منصوص عليها تحدد مضامين التربية الحقوقية اللازمة لطلاب التعليم الثانوي، وتوجّه عملية تضمينها ، كما أن وثيقة منهج اللغة العربية للتعليم الثانوي لم تقترح – هي الأخرى – آلية يتمّ من خلالها تحديد المضامين الحقوقية المناسبة ، وكيفية معالجتها معالجةً وافيةً تتسم بالتتابع والاستمرار ، وقد انعكس ذلك على انخفاض وتفاوت درجة توافر المضامين الحقوقية ، واتسام معالجتها بالعشوائية، وعدم التوازن ، وتتفق الدراسة الحالية في ذلك مع دراسة البوسعيدي (٢٠٠٦م) حيث دلت على اتسام المضامين الحقوقية في كتب اللغة العربية في التعليم الأساسي العماني بالعشوائية ، وعدم التخطيط والتدرج ، والتكرار لمفاهيم معينة في مقابل إهمال مفاهيم أخرى.

وقد اتضح للباحث – من خلال تحليل مقررات اللغة العربية – أن تركيز واضعي المقررات انصبّ على المضامين اللغوية ، دون إيلاء المضامين الثقافية المصاحبة اهتماماً متزايداً ، وقد انعكس ذلك على درجة تكرار المضامين الحقوقية ، وكيفية معالجتها ، وهذا يدل – بوضوحٍ – على عدم وجود تخطيط محكم ومنظم لمناهج اللغة العربية يتماشى مع ثقافة العصر ، ومتغيراته ، إذ تغلب الاجتهادات الفردية والتصورات الشخصية على عملية إعداد المقررات وتحديد مضامينها ، ويؤكد هذا التفسير ما أشارت إليه دراسة المحبوب (٢٠٠٩م) من أن النظر في فلسفة تخطيط وتطوير مناهج اللغة العربية ومقرراتها بات أمراً ملحاً تفرضه طبيعة العصر ومتغيراته، وذلك من خلال الاهتمام بالمحتوى الثقافي، وآليات تضمينه، بشكل يساعد على معالجة عددٍ من المضامين المرتبطة بثقافة حقوق الإنسان.

وإجمالاً ، فقد جاءت نتائج الدراسة الحالية متفقة – إلى حدٍ كبير – مع نتائج الدراسات السابقة ، فهي تتفق مع دراسة السعدي (٢٠٠٤م) وعلي (٢٠٠٦م)والبوسعيدي (٢٠٠٦م) والمحبوب (٢٠٠٩م) وشقورة (١٤٣٣هـ) في انخفاض درجة تكرار المضامين ، واتسامها بالعشوائية وافتقادها للتوازن ، وتختلف نسبياً عن النتيجة التي توصلت لها دراسة أسلان وكرامان (Aslan ,karaman ,2008) من حيث أن درجة تكرار المضامين الحقوقية في الكتب المدرسية التركية والفرنسية كانت أكثر من درجة تكرارها في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي ، لكنها تتفق معها في غياب المعالجة المنظمة المخططة لبعض المضامين الحقوقية الفرعية.

الفصل الخامس : ملخص نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

تضمن هذا الفصل عرضاً لملخص نتائج الدراسة ،وتوصياتها ،ومقترحاتها ، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً : ملخص نتائج الدراسة:

١) تحددت قائمة مضامين حقوق الإنسان اللازمة لطلاب التعليم الثانوي ، والتي ينبغي أن تتضمنها مقررات اللغة العربية في خمسة عشر مضموناً حقوقياً.

٢) تضمن مقرر اللغة العربية (١) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات ما مجموعه (٧٨) مضموناً حقوقياً ، وجاءت تكراراتها ونِسبُها المئوية منخفضة في مجملها.

٣) تضمن مقرر اللغة العربية(٢) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات ما مجموعه (٩٦) مضموناً حقوقياً ، جاءت تكراراتها ونسبها المئوية منخفضة في مجملها. ، عدا حق الشورى الذي لم يتم تضمينه في المقرر.

٤) تضمن مقرر اللغة العربية(٣) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات ما مجموعه (١٠٤) مضموناً حقوقياً ، وجاءت تكراراتها ونسبها المئوية منخفضة في مجملها.

٥) تضمن مقرر اللغة العربية(٤) بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات ما مجموعه (٩٩) مضموناً حقوقياً ، وجاءت تكراراتها ونسبها المئوية منخفضة في مجملها.

٦) افتقد تضمين المضامين الحقوقية الواردة في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات – في مجمله – للتتابع ، والتكامل ، والاتساع ، واتسم بالعشوائية ، وعدم التخطيط المنتظم.

ثانيًا : توصيات الدراسة:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بما يلي:

١) الاهتمام بنشر وتعليم ثقافة حقوق الإنسان من خلال المقررات اللغوية ؛ نظراً للدور الخلاق الذي تضطلع به اللغة ؛ لكونها مقوماً حضارياً قادراً على الوفاء بتلك المضامين الحقوقية ، والتعبير عنها.

٢) بناء قوائم معيارية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان عبر مناهج اللغة العربية ومقرراتها لمختلف مراحل التعليم،على أن تتسم بالتدرج، والشمول، والتكامل، والتدرج.

٣) الاستفادة من قائمة مضامين الثقافة الحقوقية التي توصلت إليها الدراسة الحالية ، وتضمينها في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي.

٤) إعادة النظر في اختيار المحتويات الثقافية في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي –نظام المقررات، بهدف مراعاة مضامين ثقافة حقوق الإنسان.

٥) تدريب مخططي و واضعي مناهج اللغة العربية على آليات وأساليب تضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية.

ثالثاً :مقترحات الدراسة:

استكمالاً لما بدأته الدراسة الحالية يقترح الباحث إجراء بعض الدراسات الأخرى مثل:

١) إجراء دراسة ترتبط بواقع تضمين مضامين ثقافة حقوق الإنسان في برامج إعداد معلم اللغة

العربية بمؤسسات التعليم العالي.

٢) إجراء دراسة ترتبط بواقع تضمين مضامين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات تعليم اللغة العربية بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة(دراسة مقارنة).

٣) إجراء دراسة تتبنّى آليات مقترحة لتضمين ثقافة حقوق الإنسان في مقررات اللغة العربية بالتعليم الثانوي السعودي في ضوء بعض التجارب الحديثة.

٤) إجراء دراسة تتناول العلاقة الارتباطية بين واقع إلمام معلمي اللغة العربية في المرحلة الثانوية بمضامين ثقافة حقوق الإنسان ودرجة ممارستهم لها في أدائهم الصفي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

أبو خشبة، طلال بن حامد (٢٠١٢م)"مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التاريخ الإسلامي بالمملكة العربية السعودية : دراسة ميدانية على المرحلة الثانوية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، جامعة أم درمان ،السودان.

أبو علام، رجاء محمود (٢٠٠٩م) "مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية" ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، دار النشر للجامعات.

الأمم المتحدة (٢٠٠٣م) "مبادئ تدريس حقوق الإنسان أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية"،مؤتمر الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥م :٢٠٠٤م) رقم ٤ ، جنيف.

البوسعيدي، راشد بن حمد (٢٠٠٦م) "التعليم الأساسي ومفاهيم حقوق الإنسان دراسة اجتماعية تحليلية لمضامين كتب اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي في سلطنة عمان" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، مج ٣٢، ع،١٢١، ص.ص ٢٢٧-٢٨٥

الحامد، معجب ؛ زيادة ،مصطفى ؛ العتيبي، بدر ؛ متولي ،نبيل(٢٠٠٥م) "التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل" ، الطبعة الثالثة، الرياض،مكتبة الرشد.

الزهراني، سعود ؛ الفهد ، عبد الله (١٤٣٤هـ). "تعليم مبادئ حقوق الإنسان في مناهج الاجتماعيات للمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية" ، الطبعة الأولى ، الرياض.

السعدي، عماد توفيق . (٢٠٠٤م) "دراسة تحليلية لحقوق الطفل في كتب اللغة العربية للصفوف الأساسية الثلاثة الأولى في الأردن" ، مجلة جامعة الملك سعود – العلوم التربوية والدراسات الاسلامية-السعودية ، مج ١٧، ع ١، ، ص ص.١٩٩ – ٢٤٧.

الشربيني، غادة حمزة محمد . (٢٠٠٩م) "حقوق الإنسان المتضمنة في كتب اللغة العربية بالصفوف الثلاثة الأولى من برنامج محو الأمية و تعليم الكبيرات في المملكة العربية السعودية" دراسات عربية في التربية وعلم النفس – السعودية ، مج ٣، ع ٤، ، ص ص.١٥٣ – ١٧٧.

شقورة، غادة حسن أحمد (١٤٣٣هـ) "إثراء محتوى منهاج اللغة العربية للصفوف الأربعة الأولى في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان" رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الإسلامية بغزة.

طنطاوي، مصطفى عبد الله إبراهيم (٢٠٠٤م)" تصور مقترح لتضمين حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي في برامج إعداد المعلم بكليات التربية وأثره على تنمية الوعي المعرفي والاتجاهات نحو تعليمها لدى الطلاب". بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السادس عشر لتكوين المعلم ، جامعة عين شمس، ٢١-٢٠٠٤/٧/٢٢م ، يوليو ، المجلد الثاني ، ص.ص ٥٥١ – ٦٠٤

طنطاوي، مصطفى عبدالله إبراهيم (٢٠١١م) "نشر ثقافة حقوق الإنسان و واجباته وتعليمها في برامج إعداد المعلم من المنظور الإسلامي" ، مجلة القراءة والمعرفة – مصر ،ع ١٢٢، ، ص ص.١٦١ – ١٩٥

علي، إبراهيم محمد أحمد (٢٠٠٦م) "واقع قيم المواطنة في مناهج اللغة العربية وأداء معلميها بالمرحلة الثانوية" ، مجلة البحوث النفسية والتربوية – كلية التربية جامعة المنوفية – مصر ، مج ٢١، ع ١، ، ص ص.٢٢٦ – ٢٦٥.

فلاتة ، إبراهيم بن محمود حسين (١٤٣٠هـ) "مناهج تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية :خيارات مقترحة"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها في مؤسسات التعليم العام" ، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، الرياض (٢٣) جمادى الثانية (١٤٣٠هـ).

المحبوب ، شافي فهد (٢٠٠٩م) "تحليل محتوى كتب اللغة العربية بالمرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان اللازمة" ، دراسات تربوية واجتماعية ، مصر ، مج ١٥ ، ع١، ص.ص ٢٠٣- ٢٤١

هوام ، علاوة . (٢٠١٤م) "الطبيعة القانونية لقواعد حقوق الإنسان" ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر،ع ١٠، ، ص ص.٢٢٩ – ٢٥٢ .

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (١٤٣١هـ) "تنظيم هيئة حقوق الإنسان" ، الطبعة الأولى ، شعبة الترجمة الرسمية.

وزارة التربية والتعليم (١٤٢٨هـ) "وثيقة منهج اللغة العربية للمرحلة الثانوية"، التطوير التربوي ، الرياض.

وزارة التربية والتعليم (١٤٣٣هـ) "دليل التعليم الثانوي (نظام المقررات) ، مشروع تطوير التعليم الثانوي ، الرياض.

المراجع الأجنبية:

Aslan ,c., & Karaman- kepenekci, y.(2008) human rights education: Acomparison of mother tongue textbooks in turkey and france. Mediterranean Journal Of Educational Studies, 13 (1) , 101-124

McCowan T. (2012) Human rights within education: assessing the justifications. Cambridge Journal Of Education , 42 (1), 67-81